البحوث

الثأر في المجتمع اليمني الأسباب والمعالجات

د. محمد والي هائل جرادي
أستاذ علم الاجتماع المشارك
كلية التربية/عدن

المقدمة:

سيظل المجتمع اليمني يعاني الويلات والمتاعب المتفاقمة جراء هذه المشكلة العتيقة، وسيظل المجتمع مهدد بالانقسام لفترة مديدة من الزمن كما سيكون للعصبية دوراً مستفحلاً يؤثر بالضرورة على التلاحم وتطور بنية المجتمع، الأمر، الذي سيلعب دوراً سلبياً في العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات على حد سواء.

والثأر في وقتنا الحاضر لم تعد ظاهرة عرضية يمكن مواجهتها بسهولة، ووضع اللمسات الأخيرة على ردم قبورها وتجاعيدها ما لم يتم دراسة الظاهرة، وبيان أسبابها والعوامل المؤثرة على الدفع بها واستمرارها.

لو نظرنا للخصائص العامة للحياة الاجتماعية والسياسية القبلية في اليمن بمعزل عن القواعد والنظم القانونية العرفية التي تحكمها وتنظمها فسنجدها حياة يغلب عليها طابع التفكك والتمزق والخلافات والمنازعات، وخاصة أن الوحدات الاجتماعية والسياسية القبلية التي تتكون منها أكبر القبائل اليمنية مثل: حاشد وبكيل تعتبر وحدات انقسامية تفتقر إلى أي نظام للسلطة الرئاسية المركزية الفعالة والمسيطرة سواء أكانت تلك السلطة والرئاسة قبلية محلية أم حكومية مركزية.

وانطلاقًا من ذلك فإنه يصعب القول بأن لسلطة الدولة المركزية أي أثر فعال يمكن أن يفرض نوعاً من الوحدة والتماسك والانضباط في المجتمع القبلي، ومن ثم فقد وجدت الوحدات القبلية في القواعد والنظم العرفية الجارية في المجتمع والهيئات التقليدية القبلية التي تقوم بعملية القضاء والفصل في المنازعات التي تنشب بين الأفراد والأقسام في القبيلة الواحدة أو بين الأقسام القبلية والقبائل المتعددة والمختلفة، السلطة القوية الرادعة التي تعمل على تحقيق التوازن من خلال محافظتها على مبدأ العدل والمساواة في تحديد العقوبة والجزاء وما يتضمن ذلك من عدل ومساواة في الحقوق والواجبات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:-

تثير هذه الدراسة عدة تساؤلات منها:

- هل يعتبر الثأر ظاهرة اجتماعية مرتبطة بإطار مؤسسي وثقافي محدد؟
- لماذا الثقافة اليمنية ثقافة ثأرية؟
- ماهي أسباب استمرار النزاعات والصراعات القبلية؟
- ماهي الأسباب التاريخية لثقافة القتال والحروب لدى اليمنيين؟
- ماهي الأسباب الاجتماعية لثقافة اليمنيين القتالية؟
- هل توجد أسباب اقتصادية لثقافة القتال ؟
- ماهي الأسباب السياسية للثقافة القتالية في اليمن؟
- هل هناك عوامل وأسباب وبواعث للثأر؟
- هل يمكن أن يتم ضبط ظاهرة الثأر لليمنيين؟
- ماهي الحلول والمعالجات لظاهرة الثأر؟

أهداف الدراسة:-

يسعى هذا البحث إلى تحليل جدلية العلاقة ((التأثير والتأثر)) بين القبلية ومشكلة الثأر وتفسيرها في اليمن من خلال:

التركيب البنائي للمجتمع اليمني؛ وقد انطلقت في دراستها البنائية من خلال العلاقات القرابية القائمة بين الوحدات القرابية والإقليمية، والتي كانت تلعب دوراً واضحاً في تحقيق وحدة وتضامن وتماسك هذه الوحدات الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بمشكلة الثأر.

بيان طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة وتأثير هذه العلاقة سلباً وايجاباً على القبيلة.

تحلل العصبية القبلية التي تحدد أهمية التضامن والمناصرة للأفراد للأخذ بثأرهم من المعتدي عليهم بيان فساد بعض القائمين على شؤون العدالة وحراس الشريعة والقانون من أعضاء الأجهزة القضائية والتنفيذية. بيان انتشار مشكلة الثأر وعلاقتها بحمل السلاح.

أهمية البحث:-

تنبع أهمية هذا البحث من محاولته بيان بعض المشكلات الاجتماعية كظاهرة الثأر التي مازالت تسبب عوائق عديدة في البناء الاجتماعي لليمن.

كما تمكن أهمية البحث تناوله بالتحليل استمرار ثقافة العنف وانتشارها على المستوى المجتمعي العام. كما تناول البحث المناخ الذي ساعد على ظهور بعض القيم القبلية السلبية.

وأوضح البحث خطر اتساع ثقافة الثأر التي ما تزال سائدة في الواقع الاجتماعي والسياسي اليمني.

ولذا فإن موضوع هذا البحث يتمتع بأهمية علمية وأخرى عملية.

الأهمية العلمية:- وتنبع من العبارات الآتية:

تشير المعلومات المتاحة إلى عدم وجود دراسات علمية متكاملة سابقة تناولت علاقة ظاهرة الثأر أكان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى مراكز البحوث والدراسات العلمية.

كما تعد هذه الدراسة بمثابة مختبر في الكشف عن أخطر ظاهرة يعاني منها المجتمع اليمني والمتمثلة بظاهرة الثأر ، وتمثل هذه الدراسة فرصة مواتية لفهم الواقع الاجتماعي وتفسيره، وبالتالي الدراسة تحاول معرفة مدى نجاح عملية فرض سلطة الدولة بإرساء القيم الحضارية على مختلف محافظات اليمن.

وتسعى هذه الدراسة إبراز إشكالية القبيلة والدولة.

وتوضح هذه الدراسة مختلف أنماط العلاقات والتفاعلات والممارسات السلوكية التي يقوم بها الأعضاء داخل القبيلة.

الأهمية العملية:-

تسعى هذه الدراسة على إمكانية تعايش القبيلة مع عملية التحديث للمجتمع، بمعنى معرفة ما إذا كانت المؤسسة القبلية تمثل معوقاً للتطور الاجتماعي والاقتصادي، أم أنها قادرة على التكيف مع المستجدات التحديثية.

وحدات تحليل الدراسة:-

أخذت هذه الدراسة بوحدات التحليل الآتية:

- الأدوار المؤثرة المتبادلة بين النفوذ القبلي وسلطة الدولة حيث تم تداول الظاهرة الاجتماعية من مدخل القبلية، باعتبار أن القبيلة مازالت هي المكون الرئيسي للمجتمع إضافة إلى كونها تمثل كونها أكثر العناصر الاجتماعية فاعلية.
- كما أن هذه الدراسة تطرقت إلى النظام الاجتماعي القبلي داخل المجتمع الكبير وأظهرت العلاقة بين النظام الاجتماعي القبلي وانتشاره وتوسع ظاهرة الثأر.
- كما أن هذه الدراسة تناولت النظام القبلي كوحدة تحليل، وأظهرنا أهمية التعاون والتماسك بين أعضاء القبيلة وأوضحنا أن علاقات القرابة والارتباط لا تمنح بصورة حقيقة إلا في حالات النزاع أو نشوب الحروب التي قد تحدث مع قبيلة أخرى خارج التركيب البنائي للقبيلة.

وأوضحت الدراسة أن ظاهرة الثأر لم تكن وليدة اللحظة، بل اعتبر تقليد مرتبط بنظام القبيلة اليمنية. وأشارت الدراسة أن استمرار ظاهرة الثأر سوف تستمر طالما وأن هناك قصور من قبل الدولة في فرض هيبتها ونفوذها، كما أوضحت الدراسة بأن ثقافة المجتمع والدولة السائدة هي ثقافة ثأرية وقتالية ولذلك فإن الحروب والعنف بجميع أشكاله هو مميز ثقافة الخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد في الوقت الراهن.

توجد علاقة طردية بين طبيعة الثقافة السائدة التي تمجد استخدام العنف كثقافة: ((القتال، الثأر، والتمسك بالسلاح وبين هشاشة مؤسسات الدولة)).

منهج الدراسة:-

أما من حيث منهج الدراسة الذي اتبعه الباحث في معالجة المادة العلمية والنظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، فإنها تتمثل في استعانته باستخدام الأسلوب الوصفي؛ وذلك لما يمثله الأسلوب الوصفي من أهمية على المستوى التحليل البنائي في المجتمع.

كما اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي، سواء بالنسبة لتحليل الموضوعات التي تناولتها الدراسة أو عند عملية الدمج التي قام بها الباحث أثناء الكتابة بين الجانب النظري والجانب العلمي، أي دمج المادة العلمية النظرية التي تم جمعها مع المادة العلمية للدراسة.

بيان أسلوب البحث وكيفية جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على الآتي:

- **الخطب والتصريحات للرؤساء والقادة الحزبيين.**
- **الصحف المستقلة.**
- **المجلات والصحف الحزبية.**
- **المراجع المكتبية والأدبيات السابقة.**

الإطار الموضوعي للدراسة: تم التركيز في هذه الدراسة على ظاهرة العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة في الحياة القبلية اليمنية وهي غالبًا ما تطغى على ما سواها من المثل الروحية، والمتطلبات الاقتصادية، وكثيراً ما تؤدي إلى نشوب الحروب والمنازعات القبلية.

طبيعة الثأر:-

تقول جولوبوفسكايا إيلينا باحثة في تاريخ اليمن: ((خلقت النزعة المحافظة لوجهاء وأعيان القبائل حاجزًا صارمًا في طريق أي طموح تقدمي)). وتضيف: لقد تركت الصراعات الانفصالية القبلية تأثيره الملموس على مسار النمو السياسي في اليمن الشمالي[1] .

إن المجتمع اليمني الذي يتميز تكوينه برابطة العمل، والإنتاج ارتبطت به وماتزال ظاهرة من أسوأ الظواهر الاجتماعية، وأخطرها على حياة أبنائه، بل وأكثرها إثارة للفتن، والاحتراب الداخلي بين المناطق والأفراد، وبين القبائل والعشائر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية إلا وهي ظاهرة الثأر.

وما يزيدها صعوبة وتعقيد داخل المجتمع غياب أجهزت الدولة في مناطق الوحدات الإدارية، كما أن القصور يتضمن الوظيفة التكاملية للأجهزة الإدارية المتواجدة في مناطق الصراع القبلي.

إن ظاهرة الثأر، كبرت وأتسع نطاقها وضحاياها الأمر الذي بات يهدد حياة المجتمع، ويضعف مسار تطويره الاقتصادي والاجتماعي وأصبح الثأر كمشكلة وظاهرة

([1]) جولو بوفسكايا إيلنا: التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية (62- 85) ترجمة محمد علي البحر صنعاء مركز الدراسات والبحوث اليمني ط1994م، ص 15.

خطيرة يصل إلى الصغار قبل الكبار أحيانًا يفسد قيم المجتمع، ويقتل فيهم روح التضامن والتعاون والتراحم والأخوة.

ولهذا فإن ظاهرة الثأر على امتداد نطاقها وكثرة ضحاياها وما تسبب للمجتمع من خسائر مادية ومعنوية أصبحت تقرض على المجتمع دون استثناء إيلاءها الاهتمام المتزايد وإبرام الحلول المناسبة للقضاء عليها، وفرض سلطة القانون على كل من تراوده نفسه إشعال نار الفتنة بين أوساط المجتمع.

وانطلاقًا من ذلك سنحاول الإسهام بتسليط الضوء على جوانب مهمة تتصل بالظاهرة وجذورها الاجتماعية والانعكاسات الدالة على استمرار أفعالها دونما حساب للنتائج ومردوداتها البيئية على حياة الناس.

فيعتبر الثأر ظاهرة اجتماعية نشأت تاريخيًا مرتبطة بإطار مؤسسي وثقافي محدد ((القبيلة، العشيرة، العائلة)) وبإطار بيئي وسياسي واقتصادي محدد.

ولمعرفة مشكلة الثأر بصورة اكثر شمولية علينا أن نستعرض هذه الظاهرة عند بعض المجتمعات المتخلفة حيث يعتبر الأخذ بالثأر من الفضائل الاجتماعية التي يعترف بها النظام القبلي، بل أنه واجب محتوم عند بعض الشعوب، وإذا أهمل فيه صاحب الثأر اعتبر مقصرًا.

فعتبر الأخذ بالثأر مثلاً – عند قبائل أستراليا – من واجب أقرب الرجال للبيت فإلى أن يدرك الرجل ثأره فأن زوجاته يهجرنه كما لا تكلمه امرأة إذا كان أعزباً وتندب أمه حظها بينما يعامله أبوه بجفاء وتحقير.

كما يعتبر الهنود الحمر أن الأخذ بالثأر من واجب الفرد لا القبيلة وله وحده حق إدراك ثأره بالطريقة التي تناسبه، كما تغالت بعض القبائل الأسيوية في الأخذ بالثأر حتى لو جاء الموت قضاء وقدراً فإذا سقط إنسان من فوق شجرة مثلاً ومات فإن أقارب القتيل يقطعون الشجرة ويقطعونها إرباً إرباً.

ويعد الأخذ بالثأر من العادات القديمة والمتأصلة عند العرب، فكانوا يعتقدون أن روح القتيل تتمثل في طائر كالغراب يعرف (بالهامة) لا يفتا أن يسقط على قبره وهو يصيح أسقوني أسقوني حتى يأخذوا له من دم قاتله، ولما جاء الإسلام ووضع قواعد

العدالة قضى على مبدأ أخذ الفرد لثأره، وإن كان هذا الحق قد انتقل من الفرد إلى القبيلة[1]

وبتطور المجتمع الحديث، وتقوية السلطة الحاكمة انتقل هذا الحق إلى المحاكم، ومع ذلك فإن الرغبة الشخصية في الأخذ بالثأر لم تنعدم، وما المبارزة إلا مظهر لهذه الرغبة.

ومازالت هناك هيئات كمنظمة ((الكلوكس كلان)) الأمريكية التي تثأر من الزنوج إذا اعتدوا على امرأة بيضاء.

فكثيراً ما يتخذ السلوك الاجتماعي شكل النظام المقرر في مجتمع محلي معين بالذات دون أن يستتبع ذلك بالضرورة قبول ذلك ((النظام)) في المجتمع الكبير الذي يكون هذا المجتمع المحلي جزء فيه. مثال ذلك ((الثأر)) الذي يمارس في كثير من أنحاء الوطن اليمني والذي له أحكامه وقوانينه ومنطقه الخاص، ويعتبر نظاماً اجتماعياً مقرراً في الجماعات التي تمارس ولكنه يقابل مع ذلك بالاستهجان بل والإنكار من بقية المجتمع اليمني.

فالثأر من حيث هو نظام اجتماعي يعتبر إذن معياراً ((صحيحاً)) بالنسبة لتلك الجماعة القبلية أو الشبه القبلية التي تمارسه، ولكن هذا المعيار نفسه يحدد في كل حالة الأخذ بثأر قتيلهم، تبعاً لقواعد مرسومة محددة، وذلك في الوقت الذي يقف بقية المجتمع من ذلك ((النظام)) موقف الإنكار والمقاومة فمسؤولية الأخذ بثأر تقع على عاتق الرجل دون النساء من أعضاء العصبة القريبة للقتيل، كما تقع بعد ذلك على الشخص الأعزب قبل المتزوج الذي يقوم بأعباء والتزامات كثيرة نحو غيره ((الزوجة والأولاد على الأقل)).

بل أن النظام نفسه يجد لبقية أفراد العصبة الأدوار المختلفة التي يجب أن يقوموا بها إزاء الشخص المنوط به الأخذ بالثأر وإزاء أهله في حالة وقوعه في إيدي السلطات ويرسم ذلك حسب قواعد دقيقة محكمة[2].

([1]) جلال مدبولي الاجتماع الثقافي الطبعة الأولى دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة، 1979م ص90- 91.
([2]) أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المتجمع الجزء الأول المفهومات الدار القومية للطباعة والنشر،1965، ص 133- 134.

ولقد سبق أن رأينا كيف أن نظام الثأر ومثله في ذلك مثل نظام الدم (blood feud) الذي تمارسه بعض المجتمعات في أفريقيا كالنوير مثلاً يتضمن عدداً من الأهداف المتعلقة بالرغبة في الانتقام واسترجاع التوزان الاجتماعي التقليدي بين الجماعتين المتعاديتين عن طريق إنقاص الجماعة المعتدية بنفس النسبة، واسترداد هيبة الجماعة المعتدى عليها، وتحقيق راحة القتيل في قبره، حيث يعتقد كثيراً من الناس أن روحه سوف تظل هائمة حتى يؤخذ بثأره، وغير ذلك من الأهداف، وقد تكون هذه أهدافاً متقاربة في طبيعتها وفي معناها[1] ولم تكن الدول – في القرون الماضية – أقل رغبة في الأخذ بالثأر من الأفراد وكانت الحروب التي يشنها الملوك في كثير من الأحوال محاولة الانتقام، وقد اضمحلت هذه الرغبة بنشأ نظام التحكيم بين الدول وإقامة محكمة العدل الدولية[2].

ولكي يتم تحليل هذه المشكلة سوف نبتعد عن الوصف ونعتمد التحليل الاجتماعي للوسط المجتمعي الذي يمارس الثأر فيه ومجمل الإبعاد والمتغيرات المرتبطة به.

تعريف الثأر:

هو انتقام بدائي يؤدي إلى تفاقم الخطأ وتعدد مسلسلة، مما ينفي عنه وصف الجزاء ويسلب منه الصفة العادلة، لأنه ليس سوى تعبير جزئي خاطئ عن إرادة فردية، بينما الجزاء الجنائي تتمثل فيه الإرادة العامة الكلية التي يمكنها نفي الخطأ الإذنابي والجرمي كلية وإحلال الحق العدلي محله[3].

يعتبر المجتمع اليمني مجتمعاً تقليدياً، يتصف بتعدد ونوع التكوينات الاجتماعية التقليدية وفاعليتها (القبيلة) وتعتبر العائلة الممتدة أهم مؤسساتها، هنا تبرز العائلة والقبلية كمؤسستين مهمتين في تحديد مروءة الأفراد وعلاقاتهم نحو البناء والمؤسسات التي يعيشون في إطارها المكاني ووفق نسقها التنظيمي والثقافي، وهما الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والنظام الاجتماعي السياسي المحيط به.

([1])المرجع السابق، ص 148.
([2]) جلال مدبولي الاجتماع الثقافي، مرجع سابق، ص، 91.
([3]) الموسوعة اليمنية المجلد الثاني الطبعة الثانية الناشر مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان،2003م، ص، 757.

وهذه التكوينات القبلية يتوزع أفرادها في مجموعات وفق العلاقات القرابية تتخذ كل منها سكنا في قمم الجبال وبطونها تبرز من خلال ذلك ما اصطلاح على تسميته بظاهرة التشتت السكاني وفق بيئة جغرافية وعرة وقاسية.

وهنا تتشكل القبائل البيئة وحدة متكاملة، فبقدر ما تؤثر البيئة وتعكس طبيعتها القاسية على البشر يؤثر هؤلاء بدورهم في البيئة الجغرافية وغياب سلطة مدنية حديثة، لعبت جميعها أدوارًا كبيرة في بناء التنظيمات الاجتماعية القبلية العشائرية، فهناك علاقة مباشرة ((تأثير وتأثر – فعل وانفعال)) بين التنظيمات القبلية وبين البيئة الجغرافية فالدفاع عن الذات وتدبير وسائل المعيشة اليومية الصراع مع الطبيعة، والصراع بين الأفراد والجماعات تطلبت وفق الحاجة والضرورة تنظيماً اجتماعياً واعتماد العصبية كآلية مهمة تحدد أنماط العلاقات والتفاعلات بين أبناء القبيلة وبينها وبين الآخرين.

وكما أوضح ابن خلدون، فإن القبيلة اليمنية تكبر وتصغر بانتماء الأفراد والجماعات عبر عمليتي الاحتماء والولاء اللتين يجسدهما مؤشر البحث عن الأمن بمعناه الواسع، وتختص القبيلة اليمنية بأن الاحتماء تكسب الفرد والجماعة حقوقاً أمنية واقتصادية وسياسية دون الحق الاجتماعي إذ أن عمليات ((المؤاخاة)) و((الإجارة)) أو ((الربيع)) و((القطير)) في حال قبولها من القبيلة، فإن حق الانضمام والارتباط يظل ارتباط سياسياً بعيداً عن الوحدة القرابية، حتى المجموعات المنتمية إلى القبيلة الكبرى، دون أن تكون لها معها صلة قرابة، فتقتصر حقوقها على التمتع بالحماية والرعاية القبيلة، وهذا ما ينطبق على المجموعات التي تشغل الوظائف الدينية كفئة القضاء والمجموعات الحرفية.

وعلى الرغم من إقامة دولة حديثة في اليمن على أسس سياسية عصرية إلا أنها ظلت تعتمد اعتماداً قوياً على أهم مكونات البناء القبلي، وخصوصاً من خلال نفوذ الزعماء ((المشايخ)) القبليين، واستمرار بعض الأعراف القبلية كالدية والثأر[1]. ومن خصائص توازي الوجود القبلي اليمني في إطار الدولة الحديثة ارتباط الصراعات

(1) محمد نجيب أبو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م، ص، 88.

المنازعات القبلية المحلية الاتجاهات السياسية[1]. وبأنماط وعلاقات الصراع والتنافس السياسي والاقتصادي التي تحكم المجتمع المعاصر.

وعلى رغم اعتراف الجماعات القبلية بالدولة الحديثة كإطار لتنظيم المجتمع وتصريف شؤونه العامة ومصدر لسلطة والقوة الرسمية للبلاد، فقد استمر النظر والبث في القضايا والمسائل والنزاعات في المناطق القبلية من اختصاص مشايخ القبائل وأفرادها، حتى عمليات جمع الضرائب والإحصاء وملاحقة العصاة والخارجين عن النظام والقانون فإن الدولة المركزية ظلت تتعامل معها من خلال زعماء القبائل، وتلعب المنظمات الأهلية دوراً بارزاً في تحقيق التوازنات التي تراقبها الدولة، وتحكمها حساسية التعامل مع القبائل باعتبارها مسلحة.

ولهذا ظلت الحياة القبلية في اليمن عبر مراحل التاريخ التي مرت بها تشكل دوماً الخاصية المميزة لسياق الأحداث والصراعات والحروب السياسية كما احتفظت المجموعات القبلية بـ ((مركز الثقل)) من خلال أهميتها وخطورتها السياسية والقتالية.

وعليه فقد أدى هذا الوضع إلى جعل أفراد المجتمع اليمني ومنه المجتمع القبلي على وجه الخصوص ينظرون إلى الحياة بشكل عام وكأنها لغز للعقل وعبء على الإنسان يحجب ضباب الجهل فيها الرؤية الصحيحة والصادقة لحياة الإنسان، فكان كل شيء يدفع إلى التراجع والخوف من أي جديد. كما فهم الناس حياة الماضي باعتبارها حلقات متتالية منه الأحداث والفتن والحروب ليس أكثر[2].

إن استمرار مشكلة الثأر وتوسيعها لن تكون الشوكة التي أصابت عين المجتمع فحسب، بل ستكون الجرح الدامي الذي يقلق حياة المجتمع واستقراره وتقدمه إذا لم تكن هناك معالجات ضرورية وإنسانية فورية تتجاوب مع معطيات الواقع الاجتماعي.

إن القبيلة وحسب العُرف المتعارف عليه لن تقدم على طرح أي مبادرة من شأنها إيقاف ظاهرة الثأر، بل تعتبر أي إقدام على حل من هذا يضعف من شأن القبيلة عند الآخرين.

([1]) فضل علي أبو غانم، البيئة القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير القاهرة، مطبعة الكاتب العربي 1985ص.

([2]) فضل علي أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، دار المناط، ط1، القاهرة، 1990م، ص، 147.

وهكذا تقوم القبيلة على مبدأ المواجهة أو الاحتكاك في كل مستوى من الوحدات التي تتميز بالتساوي تقريباً. وهذا ما يؤدي إلى توازن عام يؤدي إلى نوع الحماية[1].

ولذلك يكون من الأهمية الإشارة بأن القبيلة لدى إيفان برتشارد هي الفاعل في النسق السياسي الذي تحدد ملامحة الظروف الإيكولوجية والمعاشية (الفلاحة والرعي).

هذه الظروف هي التي تحدد أشكال والعلاقات وأنواعها. ويرتكز هذا النسق على القرية كوحدة صغرى يتم النفوذ السياسي داخلها بحسب شبكة المصاهرات.

وهذه الشبكات تنقسم إلى فروع قبلية أولية وفروع قبلية ثانوية تتحدد أحجامها بحسب امتلاكها للأرض. أما العلاقات بين مكونات النظام القبلي فتقوم على الانقسام والتعارض، ويلعب نظام الثأر دوراً أساسياً في الحفاظ على النسق السياسي الداخلي للمجتمع القبلي.

ويقوم التوازن الاجتماعي في المجتمع الانقسامي على مبدأي: الانصهار والانشطار، حيث يكونان حالتين من حياة الجماعة، تظهر الأولى في حالات الخطر وفقدان الأمن فيسود التضامن والتوحد لمواجهة التهديدات الخارجية، وتظهر الثانية في حالات السلم والهدوء حينما يدب الصراع بين الفروع القبلية والقسمات المتجاورة.

ولتفسير هذه الوضعيات يستدل الانقساميون بالمثل العربي (أنا ضد أخي وأنا وأخي ضد أبناء عمي، وأنا وأخي وأبناء عمي على القريب).

وهكذا فأن المجتمع اليمني يمثل أهم نموذج اجتماعي معاصر لا استمرار التقاليد القبلية التي استطاعت أن تشكل أحد أهم آليات التوازن الاجتماعي في المجتمع. وقد كان للثأر دور دفاعي مقتضاه الحيلولة دون تكرار العدوان من قبل المثؤور ضده أو غيره ممن لا بد أن يعتبر بما وقع للمعتدي قبله فيضع في حسبانه قبل أقدامه على فعلته ردود الفعل إزاءها وخطورة الانتقام منه أن هو أتاها.

وفي الثأر الجماعي ترى اشتراك الجماعة أو العشيرة كلها في الثأر الفرد منها أو المشمول بحمايتها.

---

(1) jean Beachier (Twibu) dons: Dictionnairede Sociologie (paris) librairie larousse 1990

ففي القتل مثلاً كانت قبيلة القتيل ترى أن من واجبها أن تثأر لقتيلها وتقتص من قاتله، لا فرق في ذلك بين ما إذا كان القتل عمداً أم خطأ، إذ تطالب قبيلة القتيل في كافة الأحوال بالقاتل أو من يعادله مكانة، حيث كانت قبيلة القاتل ترفض عادة فينشب قتال ضاربين القبيلتين بسبب ذلك.

ليس هناك في وقتنا الحاضر من عمله ثقافة أكثر شيوعاً في العالم الثالث، وربما في الشرق الأوسط خصوصاً، من أنثربولوجيا القرن التاسع عشر، ولعل المقابلة الصحفية مع الرئيس اليمني الأسبق علي صالح التي نشرتها المجلة، تستحق إعادة نقلها باختصار، هذا لأن سؤال الصحفي الذي أجرى المقابلة يبدو واضحاً جداً للكثيرين: إلى أي حد قد نجحت اليمن في الانتقال من مرحلة القبلية إلى مرحلة الدولة وهل يمكن تتحول القبائل ((متعددة)) إلى قبيلة واحدة؟ ((أجاب الرئيس صالح بحزم)) الدولة جزء لا يتجزأ من القبائل وشعبنا اليمني هو مجموعة من القبائل فمدننا والريف كلها قبائل وكل أجهزة الدولة الرسمية والشعبية هي مشكّلة من القبائل[1]. مازالت القبيلة اليمنية المكون الأساسي للمجتمع اليمني كما أنها أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية، ومن أهم المتغيرات تفسيرية من الواقع الاجتماعي اليمني[2].

ويجمع كثير من المؤرخين والباحثين على أن المجتمع والدولة في اليمن قد اعتمدا عبر التاريخ اليمني القديم والحديث والمعاصر على النظام القبلي، وأن غالبية القبائل اليمنية قد تميزت بحياة الاستقرار، ترتبط بالأرض والزراعة وتسكن القرى[3]..

ورغم غياب الإحصاءات الرسمية عن عدد القبائل وحجمها في المجتمع اليمني، إلا أن بعض الباحثين يذهبون إلى القبائل اليمنية تشكل ما يقرب من 85٪ من إجمالي سكان اليمن[4].

([1]) اليمن كما يراه الآخر دراسة انثروبو لوجيه مترجمة ومراجعة وتحرير لوسين تامينيات المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية سلسلة الدراسات المترجمة 1997، ص 250.

([2]) انظر: محمد محسن الظاهري الدور السياسي للقبلية في اليمن (1962 – 1990) القاهرة مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص 20، 63.

([3]) انظر جواد علي المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام الجزء الرابع بيروت دار القلم للملايين، ط1، 1970، ص 513، عبد العزيز الدوري التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (القاهرة) دار المستقبل العربي، ط2، 1985م، ص 23- 24.

([4]) انظر: أحمد فخري اليمن ماضيها وحاضرها صنعاء المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، ط 2، 1988م، ص76، 177.

إذا كان مفهوم التعددية الاجتماعية يشير إلى وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، يكون لها اهتمامات دينية اقتصادية وثنية وثقافية مختلفة[1] فإن المجتمع اليمني متجانس ثقافيًا ومندمج اجتماعيًا.

وعلى الرغم من وجود تعددية قبلية في اليمن، إلا أنها ليست تعددية أثنية أو اجتماعية، فالقبائل اليمنية متماثلة في أهدافها ووظائفها سواء فيما يتعلق بتحقيق الأمن والتنمية، أو فيما يتعلق بأساليب وآليات حل النزاعات القبلية[2].

وفي هذا السياق، يتعين التأكد على أن المجتمع اليمني لا يعرف تبلوراً وتقسيماً طبقياً واضحاً، وإن كانت خارطته القبلية تنقسم بتنوع وتعدد واضحين.

فمعلوم أن اليمن بلد القبائل العصبيات الكثيرة، وأن هذه القبائل تنقسم أحياناً وتتحالف أحياناً أخرى مكونه توازنًا قبليًا أو ما يمكن تسميته توازن عصبي.

ورغم أن حالة التوازن الناجمة عن هذا الإطار أو البناء الاجتماعي قد تثمر منافع ونتائج إيجابية على مستوى المجتمع والدولة، كالحد من احتكار السلطة السياسية، أو الانفراد بها واستخدامها استخداماً تعسفياً من قبل حاكم فرد أو عائلة أو قبيلة من القبائل، إلا أن التاريخ والواقع السياسي اليمني يشيران إلى سعي بعض السلطات الحاكمة المتعاقبة على اليمن سواءً كانت يمنية أم أجنبية، للتقليل من هذه المنافع والايجابيات المرجوة عن هذه الحالة التوازنية، بل وقد تعمل هذه السلطات على تسييس هذه الحالة وتوظيفها بشكل الحالة نزاعي وصراعي لصالحها وحدها، وفي غير مصلحة اليمن مجتمعاً ودولة وقبائل[3].

فقد كان الحاكم السياسي – على سبيل المثال – يقوم بزرع الضغائن والأحقاد بين مكونات المجتمع اليمني عبر إتباع سياسة ((فرق تسد))، فكان يضرب قبيلة بأخرى عن طريق ما عرف في اليمن بظاهرة الخطاط[4].

([1]) عن مفهوم التعددية الاجتماعية: يُنظر: نيفين مسعد (محدد) معجم المصطلحات السياسية القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ط1، 1994م، ص 109.

([2]) راجع: إبراهيم نصر الدين، مشكلة الاندماج الوطني في العالم الثالث حالة اليمن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء مايو 1988م، ص 4-85.

([3]) محمد حسن الظاهري، المجتمع والدولة دراسة لعلاقات القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، القاهرة مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص 154.

([4]) يُنظر: سيد مصطفى سالم، وثائق يمانية دراسة وثائقية تاريخية القاهرة، ط3، 1985، ص 5-12.

حيث كان هذا الحاكم عبر سياسة الخطاط يسعى ليس للتنكيل ببعض القبائل اليمنية فحسب، بل والتلاعب بالجسد الاجتماعي اليمني ومكوناته وزرع ثقافة الثأر والانتقام بين القبائل ((الخاطة)) أو الفاعلة بأمر الحاكم السياسي ((الإمام)) والقبائل ((المخط عليها)) وهي المفعول بها أو المظلومة.

أم المثال الأخير فمن التاريخ المعاصر، حيث يلاحظ أن الكثير من القبائل اليمنية ما أنفكت تشكو من سعي السلطة الحاكمة، الحثيث والدؤوب، لبث النزاع والفرقة بين هذه القبائل، فعلى سبيل المثال أصدرت القبائل اليمنية في أوائل تسعينيات القرن العشرين بيانات توضح فيها... هموم أبناء القبائل ومعانتهم، مستنكرة المحاولات التي تستهدف جرها ((أي القبائل)) إلى دوامة الصراع، واستخدامها ورقة في ذلك الصراع السياسي داخل النظام السياسي من دون أن يكون لها وللشعب مصلحة فيه[1].

إن استمرار النزاعات والصراعات القبلية سواءً كانت فردية أو جماعية تعود الثقافة اليمنية كونها ثقافة قتالية، ولذلك تتسم بالتأصيل والاستمرار، فهناك شواهد ملموسة على وجودها وأسباب عديدة لتواصلها واستمراريتها، وهو ما يكمن تناوله من خلال ما يلي:

أ- وجود السلاح وانتشاره وسعي كثير من اليمنيين لامتلاكه.

إذا كان ابن خلدون قد أشار أن من أسباب شجاعة القبائل، مقارنة بأهل المدن ((أهل الحضر)) تنشئتهم القبلية التي تمجد قيّم الحرب وحمل السلاح والتمسك به، وعدم الركون إلى حماية الغير كما يفعل أهل المدن[2].

لذلك فإن الواقع اليمني المعاصر مازال معبراً عن هذه الرؤية الخلدونية، حول الوعي القبلي بأهمية السلاح وضرورة التمسك به حيث إن هناك ((حيازة السلاح لدى اليمنيين والتعامل بالسلاح مثل الماء والهواء))[3].

([1]) الحياة اللندنية، 6/28/ 1993م، ص 4 ، الشرق الأوسط (لندن)، 1994/4/28، ص2.
([2]) انظر: مقدمة ابن خلدون، علي عبدالواحد وافي (تحقيق وتقديم) الجزء الثاني القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط3، (د:ت)، ص478- 479.
([3]) تصريحات وزير الداخلية اليمني (الأسبق) راجع الأهرام، 1994/4/12م، ص 6.

وقد عبر وزير الداخلية اليمني الأسبق رشاد العليمي كمياً عن ظاهرة انتشار السلاح لدى اليمنيين مؤكداً ((أن شعب اليمن يمتلك 50 (خمسين) مليون قطعة سلاح بمعدل 4 قطع سلاح لكل فرد))[1].

كما أكد وزير الداخلية اللاحق تصريحات زميلة الوزير السابق، وأضاف بأن بعض القبائل تمتلك أسلحة ثقيلة، حيث قال: ((... القبائل تمتلك من دون أسلحة ثقيلة – هذه الأسلحة مازالت حتى اليوم في أيدي بعض الشخصيات الاجتماعية ولدى بعض القبائل))[2].

ظاهرة حمل السلاح في المجتمع اليمني من الظواهر الاجتماعية البارزة التي أخذت تتأصل بمرور الوقت وتفرز نتائج سلبية ومؤثرة في حياة المجتمع وتطوره واستقراره، ويتلخص شكل هذه الظاهرة في الحق المطلق لكل شخص والذي لا يخضع لأي رقابة في اقتناء الأسلحة الخفيفة والثقيلة أحياناً، طالما أن في مقدوره الحصول عليها بأي طريقة، ودفع الثمن الباهظ الذي قد يكلف عشرة أضعاف القيمة الحقيقية[3].

إن كل الحالات التي يرتبط بها استخدام السلاح لا تتعدى مطلقاً الاعتبارات الاجتماعية الشائعة والمعلنة، كحالة الحرب الشاملة أو المنازعات والخلافات الفردية والجماعية المعلنة وحالات الثأر القبلية والشخصية، ومع ذلك فإنه إذا ما قيست حالات الاستخدام المباشر للسلاح في أغراضه المباشرة والمتعددة، فقد تبدو ((حقيقة)) ضئيلة ومحدودة بالقياس إلى الكمية الهائلة من الأسلحة الشخصية لدى الأفراد، حيث لا تقل نسبة انتشاره من 70٪ بين البالغين ومن يكبرهم من الرجال، تصل هذه النسبة إلى 100٪ في بعض المناطق، وقد يملك الشخص أكثر من بندقية واحدة، ولا توجد أية دراسات أو إحصائيات حتى الآن لقياس هذه الظاهرة[4].

من جهة أخرى فأن سعد الدين إبراهيم يختلف مع الطرح السابق، حيث يقول: السلاح في اليمن كالهواء، وعدد قطع السلاح يفوق عددها عدد السكان بخمسة

([1])المصدر الأسبق، ص 6.
([2]) يُنظر : تصريحات وزير الداخلية الأسبق كاملة في الشرق العدد219، 17-23 /1996/6م، ص 16.
([3]) حمود العودي التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية (دراسة تطبيقية على المجتمع اليمني) مركز الدراسات اليمنية صنعاء عالم الكتب، 1980، ص305.
([4]) نفس المصدر السابق، ص305 – 306.

أضعاف، والقطعة هنا تعني المسدس والبندقية واللغم والمدفع الرشاش والمدافع المضادة للطيران وقذائف أر- بي جي.

وتقدر إحصائيات رسمية عدد قطع السلاح المتداولة ما بين 50-70 مليون قطعة، وتغذي عمليات التهريب تجارة السلاح سنوياً بكل جديد، وعن طريقها تدخل باستمرار أنواع جديدة وحديثة من الأسلحة الشخصية[1].

وتنتشر تجارة السلاح في بعض مناطق الريف اليمني وتمارس في أسواق موسمية أهمها: سوق جمانة شمال صنعاء، وسوق الطلع بمدينة صعدة، ويلقى السلاح الروسي رواجاً كبيراً لدى اليمنيين لرخص أسعاره مقارنة بالأسلحة الأمريكية[2].

إن انتشار الكم الهائل من الأسلحة داخل مجتمع عشائري قبلي مثل المجتمع اليمني تشكل ظاهرة خطيرة وتتضاعف خطورتها في غياب الحكام والقواعد المنظمة لعمليات المتاجرة بها، وتنظيم استخدامها لا باعتبارها أدوات تم امتلاكها لأغراض التزين وابراز نوع المكانة لأصحابها، بل وللهوس المحموم للخاصة والعامة، لاقتنائها... والبحث عن أفضل ما تدفع به مصانع السلاح الفردي إلى الأسواق.

إن الدور الضعيف لسلطة القانون والغياب الكامل للمؤسسات الأمنية تجاه تجاره السلاح خلق العديد من التوترات والمنازعات وإحياء بعض المشكلات التي كانت في المحافظات الجنوبية والشرقية قد اختفت تماماً كمشكلة الثأر على سبيل المثال؛ نظراً لفرض سلطة الدولة على مختلف ربوع الشطر الجنوبي سابقاً، حتى الصدامات والنزاعات والخصومات القبلية والعشائرية تم تحويلها إلى نزاعات وطنية من أجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي، وهو الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الباحثين الاجتماعيين في معرض تحليل للتركيب الطبقي في البلدان النامية بالقول: بأنه محل المصادمات والتناقضات المميزة للمشاعية أو القبيلة تحل صدمات وتناقضات المجتمع الطبقي، وبدلاً من النزاعات والخصومات بين القبائل، تتزايد أهمية النضال من أجل التحرير الوطني الذي يتحول في كثير من الأحيان إلى نضال من أجل التحرير الاجتماعي[3].

---

(1) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 2000م، ص331- 332.

(2) نفس المصدر السابق، ص 332.

(3) التركيب الطبقي للبلدان النامية مجموعة من العلماء السوفيت ترجمة الدكتور داود حيد ومصطفى الدياس، منشورات وزارة الثقافة دمشق، الطبعة الثانية 1972م، ص 479.

لكن القول الفصل في هذ الجانب ما يؤكده الدكتور حمود العودي حيث يقول: ونحن لا نستطيع أن نؤكد على صحة هذا الموقف من خلال التحليلات النظرية فحسب بل أن القرائن الواقعية والتطبيقية تؤكد ذلك أيضاً، فتجربة الثورة الوطنية الديمقراطية في الشطر الجنوبي من الوطن(سابقاً) ((جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)) تستطيع أن تقدم دليلاً على صدق هذا الموقف بالنسبة للمجتمع اليمني، الذي يفيض وجدان أفراده بالحيوية والنشاط والاهتمام غير المحدودة، والتي تتجاوب كثيراً حدود الذات بشكل ملحوظ، والتمرد والانتقال السريع من نمط معين من أنماط الحياة إلى نماط أخر بسهولة ويسر، وصعوبة الاستسلام للضرورات والقبول بالأمر الواقع إلى درجة أن تطبيق وتنفيذ النظم والقوانين والتشريعات المركزية لا تتم إلا بصعوبة وبحدود نسبية[1].

وبعد الاندماج الكامل لنظامين في الشطرين وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، هتفت الجماهير اليمنية في جميع ربوع الوطن اليمني باليوم المجيد للوحدة استشعاراً منها بأن الشعب اليمني استطاع أن يحقق أكبر إنجازاً في التاريخ المعاصر والحديث؛ متأملاً بالأمن والاستقرار والرخاء الاجتماعي سيكون الهاجس الأول للدولة المباركة، ومع مرور الوقت انشغل الشريكين على كيفية تقسيم المنافع والمصالح الشخصية بدلاً من تقاسيم هموم الشعب ومشاكله، ولذلك كان لابد من تردي الأوضاع و تعقيدها، وبدلاً من اجتثاث السلبيات التي كانت في الشطرين وإحلال محلها الإيجابيات حدث عكس ذلك حيث بدأت المشاكل الاجتماعية تزداد اتساعاً وبتغذية من بعض شركاء السلطة، وهكذا استمرت الحياة الاجتماعية للمجتمع اليمني تتفاقم والمشاكل تزداد يوماً بعد يوم، ومن هذه المشاكل ظاهرة الثأر التي كانت موجودة فقط في المحافظات الشمالية، حيث انتشرت هذه الظاهرة في مختلف محافظات الوطن اليمني ولكنها تزداد أكثر اشتعلاً في محافظات صنعاء – مأرب – البيضاء- ذمار- حجه – إب.

([1]) حمود العود المنظور العلمي لثقافة، دراسة خاصة عن المجتمع اليمني دار الهناء للطباعة القاهرة، 1972م، ص25- 26.

وحتى وقتنا الحاضر لم تلق هذه المشكلة اهتماماً أكبر نظراً لخطورتها على المجتمع اليمني واكتفت الحكومة اليمنية بالدعوة عبر وسائل الإعلام المختلفة بوقف هذه الظاهرة.

هذه الدعوة تكررت مراراً وتكراراً إلا أنه لم يستجيب لها أحد، أكان ذلك من قبل الأفراد أو الجماعات أو المشائخ والأعيان للقبائل المتحاربة والثأر دور دفاعي مقتضاه الحيلولة دون تكرار العدوان من قبل المثؤور ضده أو غيره ممن لابد أن يعتبر بما وقع للمعتدي قبله فيضع في حسابه قبل إقدامه على فعلته ردود الفعل إزاءها وخطورة الانتقام منه إن هو أتاها.

إن المعطيات السابقة والتي أظهرت لنا بوضوح كامل مقدرة الأفراد والجماعات ليس فقط على امتلاك السلاح، بل وكيفية استخدامه في العديد من الفتن والمشاكل التي تقلق ليس فقط بعض الأسر اليمنية فحسب، بل والمجتمع ككل.

إن انتشار ظاهرة الثأر في العديد من المناطق اليمنية أصبحت من المشاكل الكبيرة التي يعانيها المجتمع اليمني وما يزيدها صعوبة وتعقيداً ضعف وغياب الأجهزة الأمنية للدولة في مناطق الوحدات الإدارية، وتزداد الظاهرة اشتعالاً نتيجة لطبيعة الإجراءات المتبعة حيالها والمتمثلة ببطء اتخاذ الإجراءات المعالجة لإحداثها في الوقت والزمن والمكان المطلوب وفي تراكم قضايا ذات صلة بالظاهرة في المحاكم الابتدائية، أو المختصة، أو حتى الاستئنافية ويظل التدخل الخارجي في حل النزاعات من قبل أصحاب النفوذ ليس فقط في التأثير على قرار المحكمة فحسب، بل ويصل الأمر في أبطال أو إيقاف، أو تطويل نوع من أنواع المعالجات للحد من تأثيرها.

وقدرت إحصائية رسمية حديثة أعداد ضحايا الثأر بحوالي 1444 يمنياً قضوا نحبهم على خلفية صراعات ثأر مشتعلة منذ سنوات بين قبائل يمنية متناحرة، وقدمت الإحصائية التي أصدرتها وزراه الداخلية اليمنية معلومات مفصلة حول أماكن وقوع عمليات الثأر في مناطق متفرقة من اليمن لما يقارب عشرة أعوام حتى أواخر العام 2002م.

ونستطيع القول بأن الرقم الحقيقي لأعداد ضحايا الثأر يفوق كثيراً ما رصدته الإحصائية بالنظر إلى ضعف أجهزة الرصد من جهة ووقوع حوادث الثأر في مناطق نائية بعيدة عن سيطرة الدولة من جهة أخرى.

إن انتشار ظاهرة الثأر في معظم المحافظات اليمنية خلقت مناخ غير طبيعي لبناء اليمن و تطوره وأصبحت هذه الظاهرة عائقاً حقيقاً لتنمية المجتمع واستقراره وخاصة في المناطق ذات الطبيعة القبلية.

كما أجرت دراسة ميدانية على أربع محافظات هي البيضاء وصنعاء وذمار وإب كشفت عن مقتل 1072 مواطناً يمنياً بسبب ملفات ثأر بعضها قديم والبعض الآخر حديث وقع خلال الأعوام الأخيرة الماضية.

إن مشكلة الثأر لن تكون مشكلة يسهل حلها بل قد تتحول إلى واحدة من أصعب المشاكل التي تؤدي إلى زعزعة الأمان الاجتماعي في الوطن اليمني إذا لم يكن هناك تفعيل حقيقي من قبل الحكومة يقضي بتقديم العديد من الحلول المناسبة لهذه الظاهرة.

أسباب استمرار الثقافة اليمنية القتالية:

إن استقراء تاريخ اليمن القديم والوسيط والمعاصر يدفع إلى القول بأن الاقتتال والحروب قد شكلت ظاهرة في حياة اليمن واليمنيين، وأن ظاهرة الثأر ما هي إلا انعكاس لتلك الثقافة القتالية وهنا يبقى السؤال الذي يفرض نفسه، لماذا تتم الثقافة اليمنية في جزء منها بالقتالية؟ ولماذا استمرار هذه السياسية رغم الأخذ بالديمقراطية في اليمن؟ يمكن إرجاع بعض أسباب استمرار المكون القتالي في الثقافة اليمنية إلى أسباب تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية يمكن توضيحها كما يلي:

1. الأسباب التاريخية لثقافة القتال والحروب لدى اليمنيين:

إن طبيعة الحياة القبلية في الأساس تتم بكثرة الحروب والمنازعات فتاريخياً، كانت القبائل العربية تجل فرسانها وتقدر رجالها القادرين على الحرب والقتال؛ لأنهم عماد القبيلة واليهم يرجع الفضل في بقائها واحترام الأخرين لها وخوف أعدائها منها، من أجل ذلك كان الإرث في الجاهلية يقسم بين الرجال القادرين على حمل السلاح و الذهاب إلى الحرب... وكان للفارس سهمان ((نصيبان)) من الغنائم سهم له وسهم لحصانه[1].

([1]) انظر: عمر فرج، تاريخ الجاهلية بيروت، دار العلم بملايين، ط2، 1984م، ص 152.

إن الأمر المؤكد والثابت تاريخياً، أن القبائل اليمنية كانت، ومازالت تمثل المخزون الاستراتيجي لتزويد الأنظمة السياسية اليمنية التحكمية المتعاقبة بالرجال المحاربين و الجيوش المقاتلة، كما أن أهم سمة تميزت بها الحياة القبلية في اليمن عبر التاريخ هي المنازعات الحربية والقتالية لأفرادها وجماعتها[1].

2. الأسباب الاجتماعية لثقافة اليمنيين القتالية:

مازالت القبلية اليمنية المكون الأساس للمجتمع اليمني، ومن أكثر العناصر الاجتماعية فعالية، كما أن من أهم القيم والأعراف التي تربى عليها كثير من أبناء القبائل هي قيم تمجيد الحرب وتعظيم القتال[2].

وبما أن القبائل بثقافتها القتالية، تمثل ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع اليمني، فإنه يمكن الاستنتاج أن الثقافة القبلية القتالية تمثل أحد مدخلات الثقافة اليمنية ومكوناتها فالتنشئة الاجتماعية لليمنيين، ماتزال في جوهرها ذات أبعاد قتالية، حيث يقوم كثير من اليمنيين بتنشئة أولادهم تنشئة ذات أبعاد قتالية فيعودنهم على التمنطق بالسلاح و يدربونهم على استعماله، ولكن ليس بالضرورة للاشتراك في بطولات الرماية الرياضية (الأولمبية) فحسب، وانما كذلك الاشتراك في الحروب عند الضرورة وخاصة في المناطق اليمنية الأشد عصبية[3].

يؤكد في هذا السياق أحد شيوخ قبيلة (خولان) اليمنية على هذه التنشئة الاجتماعية القتالية بقوله: إن الفتيان يبدؤون في بحمل السلاح في سن مبكرة بدءاً من العاشرة أحياناً[4].

كما أنه في بعض المناطق الشمالية والشرقية من اليمن تتدرب الفتاة على حمل و استخدامه، ولكن ليس بغرض العدوان وانما لحماية نفسها وصيانة أرضها وأغنامها ومزارعها[5].

([1]) محمد حسن الظاهري المجتمع والدولة مرجع سابق، ص 165.
([2]) انظر: فضل علي أبو غانم القبيلة والدولة في اليمن القاهرة دار المنار، ط1، 1990م، ص371، وسلطان ناجي التاريخ العسكري لليمن (عدن) 1967، ص165.
([3]) محمد حسن الظاهري المجتمع والدولة مرجع سابق، ص 165.
([4]) انظر: سوبر ماركت الأسلحة في اليمن في صحيفة الحياة اللندنية 1997/4/30م، ص4.
([5]) راجع تحقيقاً بعنوان: اليمن فتيات القبائل يتدربن على السلاح والشبان يزرعون الورود في صحيفة الحياة 2001/4/3م، ص18.

3. الأسباب الاقتصادية لثقافة القتال:-

إن الظروف الاقتصادية التي عاشتها القبائل العربية قد دفعتها إلى تمجيد كل ما ينص بقيم الحرب والقتال، بحيث عدت قيمتا الحرب والغزو من أهم مصادر الإنتاج لدى معظم أبناء هذه القبائل فقد جعلوا أرزاقهم في رماحهم، ومعاشهم قيما بأيدي غيرهم[1].

ويرى البعض أن الحرب والغزو قد شكلا نمطا إنتاجياً، ومصدراً رئيسياً لثروة الجماعات القبلية التي تتجند عن أقل طلب لها[2]. كما أن فقر بعض المناطق القبلية وجد بها، خاصة في الشمال والشرق واستمرار الاضطرابات والحروب الدينية ((المذهبية)) والصراعات السياسية عبر تاريخ اليمن الطويل، قد جعل بعض القبائل اليمنية لا يفرق بين المصادر الطبيعية للرزق، وبين عائدات الغزوات والحروب[3].

وانطلاقاً من ذلك فإن الحرب التي حدثت عام 1994م بين التيارات المتصارعة على السلطة كان للقبائل دوراً مؤثر في ترجيح موازين القوى على تيار الانفصال، لا من أجل تثبيت دعائم الوحدة فحسب، بل من أجل الحصول على المزيد من الفيد والغنائم، كما أن الحرب في صعدة لم تكن فقط حرباً مذهبية هدفها الوصول للسلطة والسيطرة عليها وهو الأمر الذي تريد تحقيقه هذه العصبة المختلفة فحسب، بل وقد كان للتدهور المعيشي لهؤلاء الناس أثره على حياتهم كما أن المبالغ المدفوعة من جهة خارجية قد قوى من تلاحم هذه القوى مع بعضها البعض.

وهناك من يرى أن احتراف مهنة القتال ليست بالضرورة صفة مطلقة ولصيقة برجال القبائل اليمنية، لأنه... حينما كانت البندقية هي مصدر الرزق حملت ولكن بعد السلام و استتاب الأمور فإن رزقهم في الزراعة التي هي مصدر الرزق الدائم[4].

وفي هذا السياق لا بد من التأكد على أن القبائل اليمنية لا تعتمد جميعها على الحرب و الغزو كنمط للإنتاج، بل أن كثيراً من القبائل اليمنية خاصة المناطق الوسطى و الجنوبية، قبائل مستقرة تعتمد على الزراعة في إنتاجها. فالقبائل اليمنية

([1]) ابن خلدون، المقدمة جزء2، مرجع سابق، ص 715.
([2]) فضل علي أبو غانم القبيلة والدولة مرجع سابق، ص 162.
([3]) نفس المصدر، ص 182.
([4]) حديث الرئيس اليمني الأسبق عبد الرحمن الأرياني صحيفة الثورة (صنعاء) 1973/1/2م، ص 3.

ليست كتلة صماء، فهناك قبائل مزارعة وقبائل أخرى محاربة، وقبائل تعتمد على توفير الزاد وقبائل أخرى تعتمد على الزناد[1].

4. الأسباب المعنوية والنفسية:-

إذا كانت الشجاعة كقيمة معنوية وأخلاقية من أهم القيم المرغوب فيها، والمحبذ أن يتحلى بها كافة أفراد المجتمع، فالملاحظ أن الخطاب الخلدوني قد قصر هذه الشجاعة على القبائل المتقاتلة ((.. أهل البدو)) من دون أهل المدن ((أهل الحضر)).

حيث قرن بين حمل السلاح وشجاعة صاحبه وإقدامه ورباطة جأشه في الحروب فالقبائل أو ((أهل البدو أقرب شجاعة من أهل الحضر أو هم قائمون بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم.. فهم دائماً يحملون السلاح.. قد صار لهم البأس خلقاً والشجاعة سجية[2] وهكذا فإن التقرير الخلدوني آنف الذكر، قد ربط شجاعة الإنسان وقوته بمدى تمسكه بسلاحه وقيّمه القتالية، فإن الثقافة اليمنية في وخلها ما تزال تحتفظ السلاح بمكانه هامة ومرموقة، ليس باعتباره مؤشراً على ثقافة القتال وشاهداً عليها فحسب. بل لما غدا يحتل لدى هذه الثقافة من مكانه معنوية ونفسية رفيعة.

فهناك من اليمنيين من يعتد بسلاحه ويعتبره رمزاً لرجولته وقوته[3]. كما أن السلاح يرمز إلى شرف وكرامه الفرد والجماعة[4].

فالبندقية تعد رمزاً لا إلى ما يمتلكه الرجل القبلي، كما اتخذ السلاح في اليمن بعداً أخلاقياً، فهناك من يعتمد أن السلاح اليمني كعرضه لا يفرط فيه أبداً مهما كانت الأسباب والمبررات[5].

([1]) محمد حسن الظاهري المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص 167.
([2]) ابن خلدون المقدمة جزء2، مرجع سابق، ص478- 479.
([3]) جزء من مقابلة صحيفة مع الشيخ عبد الله حسين الأحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد نقلاً عن وثائق الخليج والجزيرة العربية 1980، ص323.
([4]) العليمي، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، (د.ن): دار الوادي للنشر والتوزيع، (د. ط)، (د. ت)، ص 102.
([5]) مجلة الوطن العربي (باريس)، العدد 268، 1992/5/22م، ص22.

أما البعد النفسي للسلاح على المستوى القبلي فإنه بمثابة... رمزاً لشرف القبيلة وكرامة الفرد[1]. بالنسبة للقبائل المقاتلة.

5. الأسباب السياسية للثقافية القتالية وأبعادها في اليمن:-

إن تمسك بعض القبائل اليمنية بأسلحتها وقيمتها القتالية يعزز من مكانتها ودورها السياسي. فقد كانت القبلية اليمنية، ومازالت، محط أنظار الحكام السياسيين أو الطامعين في الحكم على مدى فترات طويلة من تاريخ اليمن وترجع أهمية القبائل المقاتلة في اليمن إلى أن هذه القبائل هي من أهل السيف بالتعبير الخلدوني.

والدولة أو الحكم السياسي عادة بحاجة للقوة المقاتلة والمسلحة، وكذا يقرر ابن خلدون هذه الحاجة سواءً كانت قوة قبلية أم قوة عسكرية ((إلى جانب الحاجة إلى العلماء والمثقفين أهل القلم)) بقوله: أعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره.. فتحتاج الدولة إلى الاستظهار بأرباب السيوف، وتقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة.. ويكون أرباب السيوف حينئذ أوسع جاهًا وأكثرها نعمة[2].

إن السلطات السياسية اليمنية كثيراً ما تلجأ إلى القوات القبلية المقاتلة والاستعانة بها في حالات عدة منها:

الاستعانة في صد عدوان خارجي أو إخماد المعارضة الداخلية، وكذا تزداد أهميتها السياسية عندما تشكل القوات القبلية ذاتها كقوة معارضة عسكرية ضد السلطة الحاكمة[3].

الثقافة اليمنية لا تتسم فقط بأنها ثقافية قتالية فحسب، بل ثقافية ثأرية أيضاً تجاه الأخ والقريب ومتسامحة مع الخارجي والغريب.

رغم أن الأمثال الشعبية العربية، بما فيها اليمنية، تحض على الوقوف مع الأخ ونصرة القريب تجاه تهديدات الخارجي وعدوان الغريب، إلا أن الواقع السياسي اليمني المعاش يشير إلى عكس هذه الأمثال الشعبية، بحيث ((غدا الغريب قريبًا والقريب غريبًا))، فالثقافة اليمنية السائدة جزء منها ثأري وعنيف حيث يثأر اليمني من أخيه

([1]) العليمي، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، مرجع سابق، ص 102.
([2]) يُنظر: مقدمة ابن خلدون، الجزء2، مرجع سابق، ص 695.
([3]) محمد حسن الظاهري المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص 170.

اليمني، وجزء تسامحي وودي فترى اليمني يقبل الأخر، فيتسامح مع الخارجي ويثق بالغريب. وللتدليل على هذا يمكن رصد المؤشرات والشواهد الآتية:

الشواهد على ثأرية ثقافة اليمني تجاه أخيه اليمني، ويلاحظ أن أبرز مظاهر العنف خلال 2001م في اليمن هي: الحروب القبلية، والأسرية، والعنف الأسري، الثأر، الاشتباكات والصدامات المسلحة وغير المسلحة بين قوات الجيش والأمن مع المواطنين من بعض القبائل، وفيما يلي بعض ما يمكن رصده وتسجيله بشأن الظواهر الأربع ومحاولة تحديد بعض أسبابها.

1. الحروب القبلية والأسرية: بلغ عدد المواجهات المسلحة بين القبائل حوالي 39 مواجهة يعود السبب في معظمها في أثناء انتخابات المجالس المحلية.

2. حوادث صدام واشتباك ومواجهة بين أجهزة الأمن والمواطنين والقبائل، وقد بلغ عددها حوالي 32 حادثة معظم أسبابها جرائم اختطاف وتقطع ومواجهات مسلحة.

3. الثأر: ويعد الثأر في المجتمع اليمني من أخطر الظواهر الاجتماعية وأكثرها مأساوية، وتعقيداً حيث تمثل جرائم القتل بدافع الثأر أو الشروع فيه، أعلى نسبة من مجموع جرائم القتل عمومًا هي في تصاعد مستمر تؤكد إحصائية لوزارة الداخلية (قبل أعوام) أن مل يربو على الألف شخص يذهبون ضحية هذه الظاهرة سنوياً، أي ما يعادل ثلاثة أشخاص يقتلوا كل يوم[1]، وهذه الإحصائية رسمية تعتمد على ما يصل لوزارة الداخلية من بلاغات دائماً ما تكون أقل مما يحدث في أرض القبائل الذين يقتلون دون علم أجهزة الأمن.

إن الأرقام والمعلومات التي أتيح تجميعها كفيلة بإعطاء صورة عن حجم وخطورة الظاهرة، ففي عام 2000م سجلت أجهزة الأمن والبحث الجنائي وقوع (1702) جريمة في عموم البلاد لها علاقة بالثأر: (697) قتل عمد، (129) جريمة قتل خطأ و(797) شروعاً في القتل، (79) حرباً قبلية يضاف إليها (1095) جريمة إطلاق نار و(51) جريمة مقاومة سلطات لتكون الحصيلة (2848) جريمة تكمن خطورتها في ارتفاعها الملحوظ

(1) كتاب التقرير الاستراتيجي السنوي 2001م، الناشر المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار الجزء2، ص 252- 253.

وارتباطها بحوادث ثأر سابقة[1]. الأمر الذي يجعل منها امتداد لمشكلات قابلة للتفاقم بصورة متوالية.

عوامل الثأر :-

على الرغم من أن الثأر هو تعبير عن الإرادة الفردية في الانتقام من الجاني أو ذويه إلا أن الخطأ لا يمكن كقاعدة عامة أن يكون في طلب الثأر والأخذ به أو البادئ بالاعتداء ممن فتح بالقتل باب الانتقام وبدأ حلقات سلسلته المعيبة، بل أن هناك أسباباً وعوامل أخرى لا سبيل إلى تجاهلها وأهم تلك العوامل ما يلي:

العامل الأول: العصبية القبلية التي تحدد أهمية التضامن والمناصرة، ودعم الأفراد للأخذ بثأرهم ممن اعتدى عليهم.

ولما كانت الصفة المميزة للعائلة والقبيلة في اليمن هي استمرار العلاقات والروابط العشائرية والفردية، فإن البعد القرابي يعتبر العامل الأساسي والأكثر أهمية في البناء القبلي برمته، وتعد منظومة العادات والتقاليد ، الأعراف هي المحدد الأساسي لأنماط السلوك المقبولة اجتماعياً أو غير المقبولة، والتي من الواجب اتباعها من كل الأفراد صغاراً وكباراً وذكوراً وإناثاً ، كما أن القبلية والعائلة تحددان الجزاءات على من يخرج من منظومة القيم ، ومن هنا تبرز عملية الثأر مرتبطة اجتماعيًا وثقافيًا بالوسط العائلي والقبلي وبقوة الموروث الاجتماعي بشكل عام؛ هذا الموروث الذي يشكل العامل الأساسي في استمرار وديمومة الثأر على الرغم من المتغيرات الكثيرة التي حدثت في المجتمع خلال العقود الأربعة الماضية.

ومن هنا يستلزم التحليل السوسيولوجي المنهجي للثأر ربطة بالجماعة المرجعية التي تحدد ثقافة الأفراد وسلوكهم ، وعلاقاتهم وفق آلية التضامن الآلي الذي يتميز بتجانس القيم والسلوك التي تستند إلى وحدة المعايير والقيم والعادات، ولعل استمرار الثأر يجعل الأفراد ومرجعياتهم يعيشون في حلقة دائرية تعيد إنتاج نفسها الأمر الذي يترتب عليه استمرار حالة القلق وعدم الاستقرار وغياب الأمن الشخصي والجماعي.

أن الثقافة التقليدية المتمحورة حول القبيلة ووسطها الاجتماعي تنقل إلى الأطفال أو الأجيال الجديدة أهمية الثأر، وهي لذلك تزرع قيما اجتماعية تدعم

(1) نفس المصدر، ص252.

ممارسات الثأر وتجعله عملية مقبولة ينبغي توارثها خاصة في حالة غياب أو ضعف الدولة وآلياتها المؤسسية والقانونية وغياب مؤسسات الضبط الاجتماعي والقانوني (الرسمية)، وهنا يشكل الثأر عامل توزان وردع بين الأفراد والأسر داخل القبيلة الواحدة أو بين القبائل المتعددة.

ويتكون الثأر من وعي الأفراد عبر منظومة ثقافية تسعى القبيلة إلى زرعها في وعيهم وتأييد استمراريتها أيضاً إلى درجة أن هذا الوعي المكون وفق ثقافة القبيلة أصبح يغذي التصورات اليومية التي يتقاسمها الناس في المجتمع القبلي، وهذا الوعي يعبر ويعكس حالة ذهنية وسيكولوجية تحاصر صاحبها مكانياً وزمانياً حتى لو عاش خارجهما.

والوعي القبلي نستطيع أن نعتبره بمفاهيمنا المعاصرة بمثابة (الرأسمال الرمزي) داخل العائلة أو القبيلة اللتين تشكلان الجماعة المرجعية، واللتين تعبثان في وعي الأفراد كرمز للانتماء والتضامن والهوية المحلية، في هذا ينظر الفرد إلى قبيلته بأنها عالمه كله، ومن هذا يبرز جلياً ضعف الولاء الوطني والسياسي نحو الدولة المركزية التي تتناقض مرجعيتها العامة التي تعبر عن الوطن كله عن مرجعية القبيلة المحصورة بمحيط مكاني وثقافي أقل وأصغر من الوطن.

وتجدر الإشارة إلى أن الموروث القبلي أو العشائري الذي يعتبر بمجرد المطالبة بالدم عبر القضاء عارًا كبيرًا وأن الأخذ بالثأر من القاتل ومن غيره لا بد أن يتمسك من قبل ورثة القتيل سواءً من القاتل أو من أسرته أو عشيرته.

ويعد الأخذ بالثأر من قبيل العادات التي خلفها العرف الاجتماعي في ضوء مفاهيم العصبية وحب الانتقام وإظهار البطولة، فقد جرى العرف مثلاً على أن الفرد الذي ينهض للدفاع عن قبيلته وعن شرف أي فرد فيها، أو الذي لا يهب للأخذ بثأر قريبة الذي قتله خصومه يعد خائنًا يجب طرده ونبذه من المجتمع بل وقتله في كثير من المجتمعات البدائية[1].

العامل الثاني:- فساد بعض القائمين على شؤون العدالة وحراس الشريعة والقانون وأدوات تطبيقه من أعضاء الأجهزة القضائية والتنفيذية.

([1]) جلال مدبولي، الاجتماع الثقافي، مرجع سابق، ص39.

فهؤلاء يفترض فيهم أن تصرفاتهم هي تعبير عن إرادة المشرع وتنفيذ للقانون على نحو متطابق – كلية أو غالباً- معه، ولذلك فإنه ما أن يعتري الفساد هذه الأجهزة، وينحدر في ضمائر أفرادها وعلى الأخص القضاء منهم دور الانحطاط الخلقي فإن المجني عليه أو ذويه أو من يمثلون مصالحة يشكون في إدارة أولئك ولا يثقون في أحكامهم وقرارتهم لاعتقادهم بأنهم نتيجة الرشوة مثلاً، مجرد إدارة الجاني ومصالحة وليس إثراً للشريعة والقانون أو تمثيلاً لهما.

إن ضعف القضاء مردة إلى انعدام التأهيل للقضاء وعدم وجود حماية حقيقية لهم ما يجعلهم عرضة للابتزاز والتهديد والتدخلات من قبل المتنفذين.

العامل الثالث: تدني الوعي العام والشخصي وعلى الأخص القانوني منه وهو مرتبط عادة بالمستوى الثقافي العام في البلاد، فنقص الوعي وفساده يجعل المجني عليه أو من يهمه أمره ومصلحته لا يرى في خطا الجاني إلا شراً بذاته ومن خلال علاقته بالمجني عليه، وإنما على ضوء الظروف المحيطة به وعبر العوامل المرتبطة به عامة وخاصة لأن هذا هو السبيل الكفيل بالحيلولة دون أن يتجاوز رد الفعل الحدود القانونية والشرعية بل والمنطقية له فيولد من ثم خطأ آخر بدورة إلى غيره من حلقات سلسلة وردود الفعل الخاطئة.

العامل الرابع: توافر إمكانية الانتقام كانتشار الأسلحة وانفتاح أبواب الدسائس والوشايات وضعف قوة الضبط والربط لدى ممثلي السلطات العامة وفسادهم وتداخل اختصاصات جهات الدولة وعدم مرونة ذوي الشأن في بعض الأحيان.

ومن الجدير بالتدوين هنا أنه في القانون اليمني الحديث فقد تضمنت المادة (16) من القانون رقم (35) لسنة 1400هـ/ 1980، الصادر عن مجلس الشعب التأسيسي على عدم السماح بتنفيذ المترتبة على (المؤاخاة) ونصت المادة (21) من القانون نفسه على أن للأعراف حكمها لكنها اشترطت أن يراعي فيها حقن الدماء وحسم الخلافات واشتراط القانون في قضايا التحكيم القبلي وللمراجع العرفية صفة قانونية حديثة المادة (6) الفقرة (2) من قانون التحكيم رقم (22) لعام 1412هـ /1992م.

العامل الخامس: يتمثل العامل الخامس في ظهور واستمرار او تفاقم ظاهرة الثأر والانتقام البدائي في عدم مراعاة الجانب الذاتي الفاعل والأغضاء عن عنصر الإذناب في سلوكه مما يدفع للانتقام منه حتى ولو لم يكن مذنباً أو كان ذنبه يسيراً، وهذا هو ما يقود بدوره للجوء إلى التصالح ولو على مضض التحكيم والاحتكام لذوي الشأن

خاصة في ظل غياب السلطة القانونية القوية وعدم تعليق القواعد الشرعية والقانونية السائدة أهمية كبيرة على نية إزهاق الروح في القتل الباعث عليه...

ومن أسباب تفاقم ظاهرة الثأر في اليمن ضعف الوازع الديني والابتعاد عن الثقافة الدينية وعدم الالتزام بالشرع والقانون والإجماع وغياب القيم والأخلاق الفاضلة والعادات القبلية الحميدة التي كانت موجودة من قبل كنصرة المظلوم وعدم إيواء المجرمين وجعل الطرقات والمساجد والأسواق والمدن مناطق ذات حرمة وعدم قتل النساء والأطفال والشيوخ وغيرها من الأخلاق والعادات الحميدة التي كانت سائدة فيما مضى وكذا عدم القبض على الجناة في جرائم القتل كذا تراخي أجهزة الدولة المختصة في إقامة المسائلة الجزائية ضدهم وايقاع العقوبة المقررة عليهم وظهور بعض معالم القصور الخطيرة في مهام ودور الأجهزة التنفيذية والقضائية كل هذه العوامل وغيرها مما لم يرد ذكره أدى إلى فقدان الثقة في أجهزة العدالة وتفضيل الثأر على اللجوء إلى القضاء.

هذه العوامل والأسباب جمعيها أدت إلى تفشي ظاهرة الثأر وسفك دم الأبرياء دون أو زجر يذكر.

ورغم انتهاج اليمن المسار الديمقراطي كنظام للتبادل السلمي للسلطة، إلا أن ظاهرة الحروب القبلية مازالت مستمرة، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن اليمن قد شهدت خلال خمس سنوات فقط (1994 – 1998م) 226مائتين وستة وعشرين حرباً قبلية[1].

وفي هذا السياق يتعين التأكد على أن الأمر لم يقتصر على كثافة الحروب القبلية وتزايدها فحسب، بل يلاحظ اتساع نطاقها وانتشارها في كثير من المناطق اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء[2]..

([1]) أخذت هذه الإحصاءات بالرجوع إلى كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (1995 – 1999م) عن محمد حسن الظاهري المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص 147.

([2]) للتعرف على أمثلة مختلفة لهذه الحروب والثارات القبلية في المناطق اليمنية المختلفة انظر الصحف اليمنية التالية:
الأيام: 25 -2006/5/26م، ص 3.
الحق: 1997/6/6م، ص 11.
العروبة: 13/7/ 1997م، ص 11.
البلاغ: 1999/5/6م، ص 2.

كما يلاحظ أن ثقافة الثأر القبلي ما تزال سائدة في الواقع الاجتماعي والسياسي اليمني، حيث يقدر البعض قضايا الثأر بأكثر من ثمانية آلف قضية لم تحل بعد[1].

ويلاحظ أن ظاهرة الثأر القبلي في اليمن معاشه ومتزايدة ورغم أن للثأر جزء من القيم القبلية السائدة إلا أن غياب الجدية في حلها من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة ومحاولة تسييس هذه الظاهرة قد ساعد على اشتعالها، وهو الأمر الذي يهدد اليمن(مجتمعاً ودولة).

إن ظاهرة مشكلة الثأر أصبحت لا تقلق الحياة الاجتماعية في المناطق القبلية المشتعلة فيها الحروب فحسب، بل أنها سوف تؤثر على سلامة العملية الانتخابية إذا ما تركت دون وضع معالجات ناجحة لها.

وانطلاقاً من ذلك نبهت منظمة دار السلام الثقافية الاجتماعية لمكافحة الثأر والعنف في مذكرة رفعتها المنظمة إلى الرئيس اليمني الأسبق على عبدالله صالح ناشدته فيها (التكرم بتوجيهاتكم بحل بعض النزاعات القبلية) وجاء في المذكرة: (في الوقت الذي يتنظر شعبنا مناسبة هامة في حياته وهي المشاركة السياسية في العملية الانتخابية سلمياً خلال الأشهر الأخيرة القليلة القادمة ترصد المنظمة وللأسف العديد من الحروب المشتعلة وكذا بعض القضايا التي جرى فيها الصلح، وتكاد مدته أن تنتهي دون وضع المعالجات الناجحة لحقن المزيد من الدماء، وهذه النزاعات إذا تركت من دون حل فستؤثر على سلامة العملية الديمقراطية والأمن والسلام الاجتماعي وتخلق أعباء باهظة صحياً ومادياً على الأسر المتضررة[2].

إننا نظر لمشكلة الثأر بأنها باتت ملحة وأن مسألة معالجتها أصبحت ضرورة اجتماعية ولهذا نرى بأن المعالجات يجب أن تتضمن الحلول الشاملة، وليست الجزئية ولهذا نورد أهم المعالجات والمقترحات التي ينبغي العمل بها من قبل الحكومة الراهنة خلال المرحلة الراهنة، وهذه الحلول تتمحور على النحو الآتي:

أولاً: يعقد صلح عام بين القبائل الغرض منه حقن دماء اليمنيين ويتم بموجبه أنهاء الثأر واعتبار كل من يمارس الأخذ بالثأر خارجاً عن القانون، وتتولى أجهزة الدولة المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة ضده، وحصر معالجة قضايا الثأر التي حدثت قبل

(1) أخذ هذا الرقم نقلاً عن صحيفة الحياة اللندنية 1997/11/13م، ص5.
(2) صحيفة الأيام 6 -2006/4/7م، ص 4.

تاريخ إصدار الإعلان وتتحمل الحكومة أي نفقات يستلزمها ذلك، ويتم عقد هذا الصلح مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل الأساسية التالية:

أ- تعلن الدولة صلحاً عبر مؤتمر وطني عام يشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء تدعوا له ويتم التوقيع على الإعلان من الجميع.

ب- يشكل المؤتمر لجنة حصر ومعالجة قضايا الثأر التي حدثت قبل الإعلان.

ج- يتم إعلان الصلح خلال شهر، ويعمل به من يوم الإعلان ويصدر قانوناً يعزز هذ الإعلان ويعتبر كل من يأخذ بالثأر مخالفاً للقانون وتتخذ ضده العقوبات التي يجب أن يحددها القانون[1].

ثانياً: لا يمكن أن يتحقق ويكون بدون السلاح؛ فالسلاح هو أداة ووسيلة الثأر وبدونه لا معنى للثأر ضعف وسيلة العاجز وعديم الحيلة وقوته الحقيقية هي قوة وجود السلاح في أيدي الناس، فوجود السلاح يعني استمرار حضور الثأر والقتل والجريمة ووجود السلاح يعني غير القانون والعكس صحيح فحيث توجد سلطة القانون والمساواة أمامه فلا حاجة للسلاح يتحول بعده السلاح إلى زينة في جدران غرف البيوت وإلى تحفة أثرية في خاصرة من يتمنطق به كما هو حاصل في سلطنة عمان وليس أداة للقتل في يد المواطن اليمني. مع الأسف الشديد بعد أن تحول السلاح في الخطاب الثقافي والإعلامي الرسمي إلى جزء من الشخصية الوطنية اليمنية وإلى شعار للرجولة.

والموقف السلبي من السلاح وحمله وانتشاره ليس في الثقافة السائدة، بل وعلى صعيد الممارسة هو التفسير العملي والواقعي لتوسع ظاهرة الثأر والقتل والجريمة المنظمة والحروب الداخلية الصغيرة والكبيرة المعممة في مناطق البلاد فالسلاح وغياب سلطة القانون ودولة المؤسسات فلا يمكن الحديث على أية معالجات سياسية أو قانونية لحل مشكلة الثأر.

إن المشكلة تكمن في قضية غياب الإرادة السياسية التي لم تستطيع حتى الآن إخراج قانون حمل وحيازة السلاح أو تنظيمه مع أن الضرورة تتطلب إصدار قانون يمنع ويحرم حمل السلاح وتجربة الشطر الجنوبي من الوطن خير مثال بهذا الشأن.

([1]) وثيقة للعهد والاتفاق الصادر عن أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدول اليمنية الحديثة طبعت بمطابع دار اليمن 1994م، ص67.

إن تجربة الشطر الجنوبي من اليمن كانت قد قضت على ظاهرة الثأر وعلى حمل السلاح ففي سياق الثورة وقبل استكمالها في الجنوب عمدت الجبهة القومية على مؤتمر للمصالحة الوطنية في جميع المناطق القبلية وكانت مقاطعة ردفان مكان عقد مؤتمر المصالحة، وبعدها أصدرت دولة الاستقلال والثورة قانون قضايا الثأر عام 1969م وفي عام 1970م تم إصدار قانون قضايا القتل في الريف وأصدر وزير الحكم المحلي سعيد عكبري قرار منع السلاح في البلاد عام 1970م أصبح معها أي جريمة قتل بدافع الثأر عقوبتها الإعدام وفي عام 1976م صدر قانون العقوبات الذي تضمن كل هذه القوانين والقضايا[1].

ومن هنا نلاحظ علاقة الثأر بالسلاح والقانون وهي إشكالية وطنية يمنية تاريخية ومعلوم أن السلطات الأمريكية – كما تشير التقارير الدولية – تمارس ضغوط متزايدة على اليمن لإيقاف منحها تراخيص للتجار لا استيراد السلاح من أوربا الشرقية وروسيا، كما نشرت ذلك بعض الصحف المحلية نقلاً عن تقارير دولية في شهر فبراير 2005م[2].

إننا نعلم علم اليقين بأن مشكلة الثأر سوف تستمر طالما أن وجود السلاح في أيدي الناس، لأنه السبب الأول للعنف والقتل والثأر والاختطاف وللجريمة المنظمة والحروب الداخلية وحين تصبح تجارة السلاح مشروعة وشية الرسمية ولها أسواقها الخاصة بها فإن الكارثة قطعاً ستعم كل الوطن، قد سأل البعض بأن المجتمع اليمني مجتمعاً تقليدياً ويصعب إعطاء حلول قطعية؟، وهذا صحيح ولكن تبقى الحلول ليست مستحيلة إذا وجدت الإرادة واتخذت قرارات تصب في هذا الاتجاه وابداء منع حمل السلاح في المدن، وتنظيم حيازته ومنع استيراده وبيعه ووضع الخطط الأمنية الكفيلة بالحد من انتشار الجريمة والوقاية منها قبل وقوعها ومنع المؤاخاة القبلية والتربع وعدم قبول الجناة أو إيوائهم وبالأخص في قضايا القتل والثأر.

ثالثاً: قصور التوعية الإعلامية تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية مما يجعلها تؤثر في الأفكار والاتجاهات والسلوك وأيضاً في النظم القائمة في المجتمع.

([1]) صحيفة الثوري 2006/3/23م، ص4.
([2]) صحيفة الثوري الصادرة بتاريخ 2006/4/26م، ص6.

كما يلعب الإعلام دوراً إيجابياً في توعية وتثقيف وتعليم وإقناع مختلف الأفراد والجماعات التي تشكل البناء الاجتماعي للمجتمع.

والملاحظ أن السياسية الإعلامية اليمنية لم تعطِ مشكلة ظاهرة الثأر اهتماماً أكبر وخاصة الإعلام المرئي والمسموع، فالرأي العام يتأثر بالإعلام تأثراً كبيراً، وكلما كانت وسيلة الإعلام فعاله كان أثرها أكثر واقعاً في نفوس الأفراد وقد عبر القرآن الكريم عن هذه الحقيقة على لسان موسى - عليه السلام- حينما دعا ربه قائلاً: (رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي)[1].

ومن منطلق هذه الأهمية يظهر الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام ببث قيم التوحد الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق تكوين أو تعديل أو تدعيم أو تغيير اتجاهات الحياة الاجتماعية المنظمة طبقاً للثقافة السائدة.

إننا نعلم علم اليقين بأن التوعية الإعلامية لوحدها لا ستكون قاصرة إذا لم تنشط بل وتشارك فيه جميع مؤسسات الضبط الاجتماعي وكل هذا معناه في الحقيقة أن النظام الاجتماعي لا يمكن أن يوجد ألا في جماعة معينة بالذات هي التي تعترف به وتقويه وتمارسه وتعتبره أمراً لازماً لحياتها وتماسكها.

ليس من الضرورة أن يسود النظام الاجتماعي الكبير كله، ويظهر هذا بشكل واضح في المجتمعات الحديثة أكثر منه في المجتمع البدائي إذ كثيراً ما يقتصر وجود نظام اجتماعي معين على قطاع واحد من قطاعات المجتمع الحديث المعقد تتوفر فيه خصائص بنائية وثقافية معينة تستلزم قيامة كما هو الحال بالنسبة لنظام الثأر الذي يرتبط وجوده ببناء اجتماعي معين ويتطلب انساقاً اجتماعية أيضاً لا توجد في المدن الكبرى أو في المجتمعات الحضرية عموماً، ولذا كان سكان المدن لا يعترفون بالثأر كنظام، بل إنهم ينكرونه ويحالون إزالته من المجتمعات المحلية التي تمارسه[2].

رابعاً: بالرغم من إصدار قانون التحكيم رقم (22) لسنة 1992م وتشكيل لجنة من مجلس الشورى اسمها لجنة الصلح ومعالجات قضايا الثأر، إلا أن هذا القانون لم يلق حيزاً في الوجود على أرض الواقع، أما اللجنة المشكلة من مجلس الشورى اقتصرت عملها على كتابة التقارير، ولم تلزم نفسها بالنزول الميداني إلى المناطق المشتعلة بالحروب

(1) الآيات من 25 – 28 من سورة طه.
(2) أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي مرجع سابق، ص136 -137.

الداخلية واكتفت بالتقارير والمقترحات والمسجلة على الورق وهذا تكمن الهوة بين الأقوال والأفعال، أن ظاهرة الثأر ازدادت تفاقماً وانتشاراً منذ إصدار قانون التحكيم حيث نلاحظ ارتفاع متزايد في جريمة الثأر.

ففي عام 2000م سجلت أجهزة الأمن والبحث الجنائي وقوع (705) جريمة في عموم البلاد لها علاقة بالثأر وأن هذه الظاهرة انتشرت في مختلف المناطق اليمنية وبدأت تظهر قضايا لها أكثر من ثمانين سنة لها علاقة بالثأر، إن التراخي في الإجراءات والتدابير المتعلقة بالثأر والقتل فإن رقعة مساحة الجريمة سوف تتوسع في أماكن مختلفة في البلاد وسوف يعرض الأمن والاستقرار الاجتماعي إلى الخطر، ولهذا نرى ضرورة في الاستعجال في التحقيقات ونظرها في المحاكم وإعطائها الأولوية في كل الأحوال.

الاستنتاجات:-

عندما يغيب الدور الوطني للدولة تبرز الأنماط الاجتماعية البدائية المتخلفة كبديل يلجا إليه المجتمع بغرض الحماية والحفاظ على الذات والحقوق من سطوة الأقوى وقهره، ومعلوم أن الدولة بمعناها القانوني والمؤسساتي لم تعرفها اليمن طوال تاريخها، وما وجد في غابر الأزمان كانت دولا ذات قوة ومنعة ولم تجد أي آثار قانونية أو أشكال مؤسسية سوى بعض نظم الري والجباية وما وجد في العصور المتأخرة إلى فترة حكم الأئمة كان (هيبة للدولة فقط) وليس غير، ومصدر تلك الهيبة كان الخوف من بطش الحكام، لذلك كان كلما تنحصر هيبة الدولة يخفت الخوف فتدب الفوضى وتثور الفتن تزاد حدة الثارات ومن ثم تسود قوانين الغاب والقوي يبطش بالأضعف منه ويكون قانون القوة هو المسيطر وظل هذا هو حال اليمن.

إن عجز الدولة المركزية عن الردع، أو المواجهة المباشرة مع القوى المختلفة التي تكرس رواسب التخلف والتعصب للانتماء العشائري والقبلي والمناطقي والطائفي وانتهاج سياسية المهادنة بالتأكيد سيضعف من هيبة الدولة الأمر الذي سيعزز من التلاحم القبلي والعشائري ومن ثم يؤدي إلى واحدة من أسباب تكريس النفوذ القبلي وتوسيع دائرة تأثير المشائخ في الحياة السياسية العامة للدولة.

إن مسالة ترسيخ وتكريس مبادئ الحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والنظام ورفض الظلم والطغيان والتسييد والتمييز والثأر وحمل السلاح وكل ما ينجم عنها من قيم فاسدة وآثار ضارة جمعيها ستعيق حتما روح الانتماء للوطن وخلق الهوية الحضارية للأمة.

إن إحدى الوسائل التي تراها لتطوير وتصحيح الأوضاع الاجتماعية السائدة في اليمن هو العمل على التحرير من الأمية باعتباره أحد المداخل لتوعية المواطنين بالتعرف على ثقافة الشعوب والاطلاع والاقتناع بما جاءت به الشريعة الإسلامية في ديننا الحنيف والتمسك به وهو إلى ذلك نقلة حضارية مهمة تمتد آثارها إلى كل مجالات الحياة، تحقق تقدم وتطور وطننا في عالم اليوم واستقبال آلاتي بكفاءة أكثر وبسلاح العصر الحضاري.

إن العلاقة بين التعليم وبين مستويات التقدم هي علاقة ديالكتيكية، ومن المعروف أنه كلما اتسعت رقعة الأمية لأي شعب من الشعوب كلما وجدت المساحة

الواسعة للتخلف؛ لأن انتشار الأمية أو انخفاض المستوى التعليمي لا يتعلقان فقط بالرموز المقروءة أو المكتوبة بقدر ماهي مشكلة تخلف حضاري واجتماعي، أن محو الأمية وانتشار التعليم والارتقاء بمستوياته يؤديان إلى تخلي المجتمع عن الخصائص السلبية واكتساب خصائص إيجابية متقدمة باعتبار أن التعليم هو الشرط الأساسي الكفيل بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقاً من ذلك فإنه رغم وعي اليمنيين بهوية يمنية عامة مشتركة وتمسكهم بها إلا أن أولوية الولاء للدولة يتراجع ليحل محلة الولاء للقبيلة قبل الدولة في ظل التدهور الحضاري وغياب سلطة الدولة اليمنية، وانتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي واستمرار ظاهرة النزاع الاجتماعي فإذ كان الثأر في مرحلة سابقة للدولة الحديثة ومؤسساتها القانونية بشكل وسيلة لحل الصراعات والمنازعات وفقاً للعرف القبلي، فإن استمرارية الثأر حالياً، إنما يعبر عن ضعف الدولة وغياب أو ضعف مؤسساتها القانونية والأمنية كما أنه يعبر عن ضعف عملية التحديث والتنمية بشكل عام.

الخاتمة:-

سعت الدراسة في تناولها لموضوع الثأر بأن هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة لن يتميز بها المجتمع اليمني، ولكن هذه الظاهرة الاجتماعية عرفتها وماتزال تعاني منها الشعوب والقبائل في كثير من بلدان أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما أوضحت الدراسة العلاقة بين استمرار الثأر وقوة القبيلة باعتبارها المكون الرئيسي للمجتمع كما بينت الدارسة معياري القوة والضعف في المجتمع والدولة.

وأشارت الدراسة إلى عوامل الثأر وأسبابه، وربطت ذلك بالوعي الاجتماعي، حيث أن كثير من القبائل اليمنية مازالت تمثل الوعي العصبي الخلدوني.

كما توصلت الدراسة أن مشكلة الثأر سوف تستمر بل وتتوسع في مناطق كانت انتهت فيها هذه الظاهرة وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية، والتي اتصفت بنفوذ سلطة القانون في جميع ربوع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقاً)، كما أوضحت الدراسة أن مازال هناك فجوة كبيرة بين ما تتخذه الدولة من معالجات أكان ذلك فيما تسنه من قوانين أو ما تتخذه من قرارات أو فيما يتعلق بالجانب التطبيقي لهذه الحلول على أرض الواقع.

وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الثأر والعنف المضاد والتطرف وانتشار الجريمة ترجع في الغالب إلى حيازة السلاح وانتشاره والترويج له. وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتطور الاقتصادي والرقي الثقافي مرهون بتجاوب الدولة ومؤسساتها بشكل جدي وملموس مع هذه المشكلة العتيقة والتي ليست مستحيلة.

كما بينت الدراسة أن غياب الدولة اليمنية الحديثة والعدالة لا يرجع بالضرورة إلى حضور القبيلة وإنما بسبب عوامل عدة منها تملص شرعية السلطات الحاكمة المتعاقبة القيام بواجباتها بغرض مبيت ومدروس.

إن اليمن مجتمعاً ودولة في أمس الحاجة إلى نظام سياسي (حكيم) لا (محكم) يعيد للحكمة اليمانية مضمونها وفاعليتها، كما آن الأوان للقبائل اليمنية أن تنأى بنفسها عن (القيم الثأرية) وأن تحتكم إلى العقل والمنطق والتسامح في حل خلافاتها، عوضاً عن تحكيم الآخر الطامع في الحكم والسلطة من دون المحكومين.

على اليمنيين جميعاً أن يعرفوا أن بلادهم كانت تعرف بـ (العربية السعيدة) أو أرض الجنتين أو اليمن السعيد أجل نستطيع أن نثبت للأخرين اليوم وغداً أن اليمن ستظل سعيدة، وأن الحكمة ستظل يمانية، إذا توحدت الرؤية في السير نحو البناء والتطور الحضاري..

إن اليمنيين أحوج ما يكونون إلى تفعيل ثقافة أهل القلم بدلاً عن ثقافة السيف..

المراجع:-

1. أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، صنعاء، 1963م.
2. أحمد حسين شرف الدين: دراسات في أنساب قبائل اليمن، مطابع الرياض، 1981.
3. أحمد زكي يدوي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان بيروت، 1982م.
4. إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج (دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والزواج في المجتمع العربي) المطبعة للنشر بيروت، ط1، 1982.
5. إلهام محمد مانع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، صنعاء: كتاب الثوابت رقم (2)، (د. ط)، 1994م.
6. الحسن أحمد يعقوب الهمداني، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد علي الأكوع، صنعاء مكتبة الإرشاد، ط، 1990م.
7. إكرام بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية (بيروت: دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع (د.ط)، 1986م.
8. إسماعيل علي الأكوع الأمثال اليمانية مع مقارنتها بنظائرها من الأمثال الفصحى والأمثال العامية في البلاد العربية، الجزء الأول، (القاهرة: دار المعارف، ط، 1968م).
9. أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث عالم المعرفة (الكويت) العدد 117، أيلول/ سبتمبر، 1987م.
10. أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن (1962 -1967)، (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1981.
11. أحمد قائد الصائدي، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى محمد حميد الدين (بيروت: دار الآداب، ط1، 1983).
12. أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، (بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، ط 3، 1988م).
13. أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر (بيروت: دار الصداقة، د. ط، 1991م).
14. أحمد زيد الدولة في العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 1985م.
15. الجابري محمد عايد، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي الدار البيضاء، (د. ن)، 1982م.
16. الخوري، فؤاد إسحاق، السلطة لدى القبائل العربية، لندن، دار الساقي، 1991م (بحوث اجتماعية)
17. إيلينا جولوفسكايا، ثورة26 سبتمبر في اليمن، ترجمة قائد محمد طربوش، مراجعة حسن عزعزي، دار ابن خلدون، بيروت، 1982م.
18. بشير الكبر، حرب اليمن القبلية تنتصر على الوطن (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، د.ت)
19. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، (القاهرة: سينا للنشر، د.ط، 1998م).
20. جمال سند السويدي، إعداد، حرب اليمن 1994م الأسباب والنتائج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط4، 1998م).
21. حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دارسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994م)

22. حسن الحاج حسن، حضارة العرب في عصر الجاهلية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 11984م).
23. حمزة علي لقمان، معارك حاسمة من تاريخ اليمن (صنعاء مركز الدراسات اليمنية، ط1، 1988م).
24. خلدون النقب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1989م).
25. سعد طالب مقبل، الأزمة اليمنية والأمم المتحدة (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، د.ط، د.ن)
26. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (القاهرة دار المستقبل العربي، ط2، 1985م).
27. عبدالله البردوني: الثقافة والثورة في اليمن (دمشق: مطبعة الكتاب العربي، د.ط، 1991م).
28. علي علي صيرة، اليمن الوطن الأم (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ط1، 1986م).
29. علي محمد العلفي، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن (62 – 1987م)، (صنعاء، كتاب الرأي العام، د.ت).
30. قائد الشرجبي القرية والدولة في المجتمع اليمني (بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1990م)
31. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، (بيروت: دار ابن خلدون، ط1، 1980م).
32. محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي جزاءان، (بيروت، شركة دار التنوير للطباعة والنشر، ط4، 1986م).
33. محمد أنعم غالب، نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن، دار الهناء، القاهرة، 1962م،
34. محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي في اليمن، المطبوعات الوطنية الجزائرية، أشرف على الطباعة دار الطليعة بيروت، 1965م، محمد علي الشهادي: اليمن، الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1972م.